

Distr.: General  
10 April 2001

Original: Arabic

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السادسة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الخامسة والخمسون  
البنود ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٨ و ٢٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٧ و ٤٠ و ٤١ و ٤٣ و ٤٧ و ٥٠ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٣ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٣ و ٧٦ و ٧٨ و ٨٤ و ٨٥ و ٨٧ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٩ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٨٢ من جدول الأعمال  
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة  
تقرير مجلس الأمن  
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
تقرير محكمة العدل الدولية  
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية  
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة  
تعزير تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة  
إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي  
سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات  
ثقافة السلام  
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في هذا الصدد

## الحالة في الشرق الأوسط

### قضية فلسطين

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيء ودائم  
والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية  
تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام  
أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية  
المستدامة فيها

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه  
والوسائل ذات الصلة

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي  
والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية في  
سياق الأمن الدولي

دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة  
النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها

نزع السلاح العام الكامل

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في  
الشرق الأدنى

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي  
تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب

في الأراضي المحتلة

المسائل المتصلة بالإعلام

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

مسائل السياسات القطاعية

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي  
البيئة والتنمية المستدامة  
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية  
السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما  
فيها القدس وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على  
مواردهم الطبيعية  
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-  
٢٠٠٦)  
العولمة والاعتماد المتبادل  
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل  
المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية  
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري  
حق الشعوب في تقرير المصير  
مسائل حقوق الإنسان  
التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي ذات الصلة بالنظام  
الاقتصادي الدولي الجديد  
حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام  
١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا الصراعات المسلحة  
تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها  
الثالثة والثلاثين  
تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثانية والخمسين  
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة  
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي  
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه البيان الختامي للدورة العادية الثالثة عشرة لمجلس جامعة الدول  
العربية على مستوى القمة وإعلان عمان الصادر عنها والتي عقدت خلال الفترة ٢ و ٣  
محرم ١٤٢٢ هجرية الموافق ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١. وأكون ممتنا لو عملتم على

إصدار وتوزيع نص هذه الرسالة ومرفقيها بوصفهما من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود:  
١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٨ و ٢٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٧ و ٤٠ و ٤١ و ٤٣  
و ٤٧ و ٥٠ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٩ و ٦٣ و ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٣ و ٧٦ و ٧٨  
و ٨٤ و ٨٥ و ٨٧ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠٩  
و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ و ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٣ و ١٦٤ و ١٨٢، من  
جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) الممثل الدائم

زيد بن رعد

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة

البيان الختامي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة  
العادية (١٣)

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ ٢ و ٣ محرم ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٧ و ٢٨  
آذار/مارس ٢٠٠١

١ - بدعوة كريمة من صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، ملك  
المملكة الأردنية الهاشمية، وتنفيذا لقرار مؤتمر القمة العربي غير العادي المنعقد في  
القاهرة بتاريخ ٢١ و ٢٢ من شهر تشرين الأول/أكتوبر لعام ٢٠٠٠ بعقد مجلس  
جامعة الدول العربية على مستوى القمة بصفة منتظمة في دورة عادية مرة كل عام  
في شهر آذار/مارس اعتبارا من عام ٢٠٠١، انعقد المجلس على مستوى القمة في  
مدينة عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، يومي ٢٧ و ٢٨ من شهر  
آذار/مارس لعام ٢٠٠١.

٢ - يعرب القادة عن تقديرهم البالغ للمملكة الأردنية الهاشمية لما وفرتة من رعاية وعناية  
وإعداد رصين لهذه القمة، وللمعاني العميقة التي تضمنها الخطاب الافتتاحي الذي  
ألقاه جلالته الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، رئيس القمة، وقرروا اعتباره  
وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

٣ - كما يعرب القادة عن شكرهم البالغ لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس  
جمهورية مصر العربية، على جهوده القيّمة التي بذلها خلال فترة ترؤسه للقمة العربية  
غير العادية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

٤ - ويعتبر القادة أن اجتماعهم اليوم في عمان في أول مؤتمر دوري منتظم، يشكل  
انطلاقة جديدة في مسيرة العمل العربي المشترك تمكن من اتخاذ القرارات والمبادرات  
التي يتطلبها الوضع العربي، ومعالجة القضايا الحيوية للأمة. ووفق هذا المنظور، أجمع  
القادة على أن استعادة التضامن العربي يشكل الدعامة الأساسية، والعروة الوثقى،  
ومصدر قوة الأمة لصيانة أمنها، ودرء الأخطار عنها وتجسيد آمال وطموحات  
أبنائها بالتكامل والتضامن. كما يشكل هذا المؤتمر حدثا بارزا ومناسبة لتجديد  
العهد بالالتزام بالثوابت والمرتكزات التي يقوم عليها العمل العربي المشترك، واحترام

الضوابط التي تحكم العلاقات العربية - العربية، وتصون المصالح الحيوية للدول العربية في إطار تحقيق الوفاق العربي والأمن القومي.

٥ - واستنادا إلى ميثاق جامعة الدول العربية وأهدافه، وفي جو من التفاهم والإحاء والصراحة، تدارس القادة حال الأمة، والتحديات التي تواجهها، والأوضاع في المنطقة، وأجروا تقويما شاملا للظروف الإقليمية والدولية، واضعين نصب أعينهم تعزيز التضامن العربي، وتفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك، والدفاع عن مصالح الأمة وحقوقها، وصيانة الأمن القومي العربي.

٦ - وفي هذا السياق استعرض القادة الوضع الخطير الذي يعيشه الشعب الفلسطيني جراء العدوان الواسع النطاق الذي تشنه قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين مستخدمة مختلف أساليب القمع وأنواع الأسلحة، بما فيها المحرمة دوليا، إلى جانب إحكام الحصار الاقتصادي، ومواصلة السياسة الاستيطانية، والاعتداءات وهدم المنازل وتدمير البيئة، وذلك في انتهاك صارخ للاتفاقات والاستحقاقات وخرق واضح لقواعد القانون الدولي وللأعراف والمواثيق الدولية.

٧ - ويحيي القادة باعتزاز كبير صمود الشعب الفلسطيني، وانتفاضته الباسلة في وجه المهجمة الشرسة التي تشنها إسرائيل، ومجاهمته للقمع الوحشي الذي تمارسه سلطات الاحتلال، ويوجهون تحية إكبار وإجلال لشهداء الانتفاضة البواسل، ويشيدون بروح الفداء والصمود للشعب الفلسطيني الذي استطاع بقيادته الوطنية وبعزيمة لا تلين، وتضحية بلا حدود، التصدي لإجراءات القمع الإسرائيلية، وإجهاض سياسة الأمر الواقع التي حاولت سلطات الاحتلال بواسطتها فرض شروطها المحففة على الشعب والمفاوض الفلسطيني بالقوة. ويعلن القادة وقوفهم إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله البطولي ودعم انتفاضته وحقه المشروع في مقاومة الاحتلال حتى تتحقق مطالبه الوطنية العادلة المتمثلة في حق العودة، وفي تقرير المصير، وفي قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

٨ - كما يحيي القادة العرب صمود المواطنين السوريين في الجولان العربي السوري المحتل وتمسكهم بهويتهم الوطنية.

٩ - ويدين القادة العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني، كما يدينون انتهاكات إسرائيل الجسيمة لحقوق الإنسان، خاصة العقوبات الجماعية وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، والاعتداءات المستمرة على المرافق الحيوية والمؤسسات الوطنية الفلسطينية والتي تمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وممارسات

عنصرية، وكلها تشكل خرقا جسيما لقواعد القانون الإنساني الدولي، الأمر الذي يتعين مواجهته، ونتيجة لكل ذلك فإن هذه الممارسات الصهيونية ما زالت تعتبر شكلا من أشكال العنصرية. كما يدعو القادة إلى استئناف عقد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ في أسرع وقت ممكن لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المدنيين الفلسطينيين.

١٠ - ويعبر القادة عن استيائهم البالغ لاستخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشروع القرار حول حماية الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإنشاء قوة الأمم المتحدة للمراقبة في تلك الأراضي، ويعبرون عن رفضهم التام للتريرات الأمريكية، حيث أن هذا الموقف لا ينسجم إطلاقا مع مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها راعيا لعملية السلام وعضوا دائما في مجلس الأمن وتحمل مسؤولية خاصة تجاه صيانة الأمن والسلم الدوليين.

١١ - ويؤكد القادة مجددا مطالبتهم لمجلس الأمن بضرورة تحمل مسؤولية توفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي، وتشكيل قوة دولية لهذا الغرض، ويطالبون الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وخاصة الدول دائمة العضوية، اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك.

١٢ - ويطالب القادة مجلس الأمن محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين الذين ارتكبوا مجازر وجرائم في حق المواطنين العرب في جميع الأراضي العربية المحتلة وخارجها، وخاصة في ضوء ما ورد في تقرير المفوضة السامية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون.

١٣ - ويرحب القادة بقرار المجلس الأعلى لصندوقي الأقصى وانتفاضة القدس الاستجابة العاجلة لدعم ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية بصرف مبلغ ١٥ مليون دولار من القرض الحسن الذي اعتمده بقيمة ٦٠ مليون دولار، بناء على اقتراح تقدمت به المملكة العربية السعودية. وبالنظر للظروف المالية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، يكلفون المجلس الأعلى للصندوقين الاستجابة لطلب السلطة الوطنية الفلسطينية بصرف المبلغ الإضافي المطلوب والبالغ (١٨٠ مليون دولار) لدعم ميزانية السلطة للأشهر الستة القادمة.

كما يرحب القادة بتخصيص جمهورية العراق مبلغ مليار يورو من مبيعاتها النفطية المصدرة بموجب مذكرة التفاهم لتأمين احتياجات الشعب الفلسطيني من الغذاء والدواء والمستلزمات الأساسية الأخرى، ولمساعدة عوائل شهداء الانتفاضة،

باعتبار ذلك مطلباً قومياً عربياً بدعم صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة، ويكلفون المندوبين الدائمين للدول العربية لدى الأمم المتحدة في نيويورك متابعة وتسهيل طلب جمهورية العراق لدى مجلس الأمن في هذا الشأن.

١٤ - ويؤكد القادة على تمسكهم بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمدينة القدس، وخاصة قراراته ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) التي أكدت بطلان كافة الإجراءات التي اتخذتها وتتخذها إسرائيل لتغيير معالم هذه المدينة، وطالبت دول العالم بعدم نقل سفاراتها إلى القدس. وفي هذا الإطار يجدد القادة التأكيد على ما جاء في قرارات القمة العربية في عمان عام ١٩٨٠، وبغداد عام ١٩٩٠، والقاهرة عام ٢٠٠٠، بشأن قطع جميع العلاقات مع الدول التي تنقل سفاراتها إلى القدس، أو تعترف بها عاصمة لإسرائيل.

١٥ - ويؤكد القادة استمرار تمسكهم بالسلام الشامل والعاقل والدائم في الشرق الأوسط على أساس قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وبما يكفل الحقوق العربية المشروعة، وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

١٦ - ويحذر القادة العرب من عواقب تنصل الحكومة الإسرائيلية من الأسس والمرجعيات والمبادئ التي قامت عليها عملية السلام في مدريد سنة ١٩٩١، ومن مغبة الالتفاف عليها، أو طرح بدائل لها لا تستجيب لقواعد الشرعية الدولية. ويؤكدون على تلازم المسارين السوري واللبناني، وترابطهما من المسار الفلسطيني تحقيقاً للأهداف العربية في تفعيل كافة المسارات، ويحذرون من الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى الانفراد بمسار دون آخر، ويدعون إلى التنسيق العربي. ويؤكدون مجدداً أن إقامة السلام العادل والشامل في المنطقة يتطلب بادئ ذي بدء، الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، والجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن الأراضي اللبنانية التي ما تزال محتلة إلى الحدود المعترف بها دولياً، بما فيها مزارع شبعا، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ و ٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة إلى دياره، والتعويض عما لحقه من أضرار نتيجة للاحتلال الإسرائيلي وفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، والإفراج عن جميع الأسرى العرب في السجون الإسرائيلية.

- ١٧ - ويُحمّل القادة إسرائيل المسؤولية القانونية الكاملة عن وجود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتهجيرهم، ويؤكدون رفضهم للخطط والمحاولات الرامية إلى توطين هؤلاء اللاجئين خارج ديارهم، كما يؤكدون على تحميل إسرائيل مسؤولية تعويض الدول العربية المضيفة عما تحملته هذه الدول من أعباء مالية نيابة عن المجتمع الدولي، جراء استضافتها لهؤلاء اللاجئين.
- ١٨ - ويقرر القادة مواصلة تعليق مشاركة الدول العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف، واستمرار وقف كافة خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادي الإقليمي مع إسرائيل، وتحميلها مسؤولية الخطوات والإجراءات التي تتخذها الدول العربية تجاهها والتي تستوجبها مواجهة توقف عملية السلام، وتصعيد سلطات الاحتلال الإسرائيلية لإجراءات القمع والحصار على الشعب الفلسطيني. ويؤكد القادة على قرارهم في قمة القاهرة غير العادية لعام ٢٠٠٠، القاضي بالتصدي الحازم لمحاولات إسرائيل التغلغل في العالم العربي تحت أي مسمى، والتوقف عن إقامة أية علاقات مع إسرائيل، ويحملونها مسؤولية الخطوات والقرارات التي تتخذ في صدد العلاقات معها من قبل الدول العربية، بما في ذلك إلغاؤها. كما يطالبون بتفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل من خلال انتظام عقد مؤتمرات المقاطعة الدورية التي يدعو إليها المكتب الرئيسي للمقاطعة بهدف منع التعامل مع إسرائيل تطبيقاً لأحكام المقاطعة.
- ١٩ - كما يؤكد القادة تضامنهم التام مع سوريا ولبنان، ويرفضون التهديدات الإسرائيلية التي تصاعدت مؤخراً ضد البلدين الشقيقين، وكذلك التهديدات الخطيرة الموجهة من قبل المسؤولين الإسرائيليين تجاه الدول العربية وتجاه الشعب الفلسطيني وقيادته، كما يدينون منطق التهديد باستخدام القوة، ويؤكدون ضرورة تدارس الموقف الخطير الناجم عن ذلك وعن عودة إسرائيل إلى سياستها العنصرية. ويدعون إلى رسم استراتيجية عربية واضحة المعالم لكشف المخططات الإسرائيلية التي لا تحدم السلام وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة. كما يرفضون محاولات إسرائيل إلصاق تهمة الإرهاب بالدول العربية التي تقوم بواجب المقاومة الوطنية المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي لأراضيها.
- ٢٠ - ويؤكد القادة على دعم لبنان لاستكمال تحرير أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي حتى الحدود المعترف بها دولياً بما في ذلك مزارع شبعا، ويشيدون بدور المقاومة اللبنانية الباسلة وبالصمود اللبناني الرائع الذي أدى إلى تحقيق اندحار القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان وبقاعه الغربي، ويطالبون بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في

السجون الإسرائيلية، ويؤيدون حق لبنان ومقاومته في تحريرهم بشتى الوسائل المشروعة، ويدعمون مطالب لبنان في إزالة الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي الذي يتحمل مسؤولية زرعها وإزالتها، وفي هذا الصدد يشيدون بتبني دولة الإمارات العربية المتحدة لمشروع إزالة الألغام في جنوب لبنان، كما يدعم القادة حقوق لبنان الثابتة في مياهه بوجه المطامع الإسرائيلية وفقا للقانون الدولي.

ويؤكدون مجددا على قرارات مؤتمرات القمة العربية العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة بضرورة دعم الحكومة اللبنانية ومساعدتها لإعمار لبنان، ويشيدون بالمساعدات التي قدمتها الدول العربية إلى لبنان، وتلك التي أعربت عن استعدادها لتقديم الدعم، ولا سيما إلى المناطق المحررة، ويدعون إلى تفعيل صندوق دعم لبنان من أجل المساعدة على إعادة إعمار بنيته التحتية، وتنميته، لا سيما في المناطق المحررة من الاحتلال الإسرائيلي.

٢١ - ويؤكد القادة أن تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة يستلزم انضمام إسرائيل لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش والمراقبة الدولية، ويؤكدون في هذا الصدد الأهمية البالغة لإخلال منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي وكافة أسلحة الدمار الشامل باعتبار هذا الهدف شرطا ضروريا ولازما لإرساء أية ترتيبات للأمن الإقليمي في المنطقة مستقبلا.

٢٢ - ويجدد القادة التأكيد على أن الالتزام بعملية السلام يتطلب قيام إسرائيل بتنفيذ الاتفاقات والاستحقاقات التي تم التوصل إليها والبناء على ما تم إنجازه، واستئناف المفاوضات على جميع المسارات من حيث توقفت، وفقا للمرجعيات والشروط التي انطلقت بموجبها. وعلى راعيي عملية السلام، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تحمل مسؤولياتهما والتزاماتهما تجاه عملية السلام على أسس من العدل والحياد.

٢٣ - كما يحث القادة جميع الدول المهتمة بعملية السلام وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي، القيام بدور فاعل للتغلب على العقبات التي تعترض العملية السلمية في الشرق الأوسط.

٢٤ - ويرى القادة العرب أن الأمم المتحدة المنوط بها صيانة الأمن والسلم الدوليين، باعتبارها مصدر للشرعية الدولية، مطالبة بالقيام بدور أكثر فاعلية لتنفيذ قراراتها الخاصة بتسوية قضية الشرق الأوسط.

٢٥ - ويقرر القادة أن يعهد إلى جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، رئيس القمة، بإجراء المشاورات، مع إخوانه القادة العرب والأمين العام للجامعة الدول العربية،

والقيام بالاتصالات اللازمة لمواصلة بحث موضوع الحالة بين العراق والكويت من أجل تحقيق التضامن العربي.

٢٦ - ويهنئ القادة العرب الشعبين الشقيقين البحرين والقطري وقيادتهما الحكيمتين على تسوية الخلاف الحدودي بين البلدين، ويثمنون الروح الأخوية الطيبة التي استقبلت بها قرار محكمة العدل الدولية بهذا الشأن، ويعتبرون أن هذا الإنجاز الهام سيسهم في تمتين الروابط الأخوية بينهما وفي تعزيز المصالح المشتركة لكليهما، ويدعم التضامن العربي، وكذلك الأمن والاستقرار في المنطقة.

٢٧ - كما يهنئ القادة الشعبين الشقيقين في المملكة العربية السعودية ودولة قطر وقيادتهما الحكيمتين على ما تم إنجازه بترسيم الحدود بين البلدين، بما يسهم في تقوية الروابط الأخوية بينهما ويدعم التضامن العربي.

٢٨ - ويؤكد القادة العرب مجدداً على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتأييدهم ومساندتهم لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها العربية الثلاث. ويدعون إيران إلى إنهاء احتلالها للجزر العربية الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في هذه الجزر الثلاث، بما في ذلك إقامة منشآت لتوطين الإيرانيين فيها. ويطالبون إيران باتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم على الجزر العربية الثلاث وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. ويعرب القادة عن أسفهم لرفض إيران التجاوب مع مساعي اللجنة الثلاثية التي كلفها مجلس التعاون بوضع آلية لبدء مفاوضات مباشرة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث. ويكلف القادة الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة قضية الاحتلال الإيراني للجزر دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر القمة العربي المقبل.

٢٩ - كما يجدد القادة مساندتهم وتضامنهم مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في مطالبتها مجلس الأمن برفع العقوبات المفروضة عليها بشكل فوري ونهائي، لأنها فقدت مبررات استمرارها تحت أي غطاء، وسيعتبر العرب أنفسهم في حل نهائي في حال استمرارها بعد أن قامت الجماهيرية بالوفاء بكل التزاماتها المنصوص عليها في قرارات المجلس ذات الصلة. كما يعبر القادة عن دعمهم

للجماهيرية في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار بشرية ومادية بسبب العقوبات التي فرضت عليها.

ويطالبون بالإفراج الفوري عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي الذي تمت إدانته بموجب أسباب سياسية لا تمت إلى القانون بأية صلة، واعتباره في حالة استمرار حجزه رهينة طبقاً لكل القوانين والأعراف ذات الصلة.

٣٠ - ويرحب القادة بجهود الحكومة الانتقالية في جمهورية الصومال لاستكمال المصالحة الشاملة وتحقيق الوحدة الوطنية وإعادة الأمن والاستقرار في البلاد، ويقررون تقديم الدعم لتثبيت الأمن والاستقرار واستعادة مؤسسات الدولة.

٣١ - ويؤكد القادة حرصهم على وحدة وسيادة جمهورية السودان وسلامتها الإقليمية، ودعمهم للمبادرة المصرية الليبية المشتركة للمساعدة في تحقيق الوفاق الوطني في السودان، ويشيدون بجهود حكومة السودان في تحقيق السلام، وتوصيل الإغاثة للمتضررين ويجددون مساندتهم للحكومة السودانية لدى مجلس الأمن لرفع العقوبات المفروضة على السودان.

٣٢ - ويعبر القادة عن حرصهم الكامل على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية، ويرحبون بجهود المصالحة الوطنية التي تقوم بها حكومة جمهورية القمر بالتعاون مع جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة من أجل صيانة الوحدة وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، ويقررون تقديم الدعم اللازم لمساعدتها في إعادة البناء والإعمار. وفي هذا السياق يشيدون بمبادرة دولة قطر ومقترحها بإنشاء صندوق في إطار الأمانة العامة لدعم جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية وإعلان حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الترع لهذا الصندوق بمبلغ مليوني دولار.

٣٣ - ويولي القادة اهتماماً خاصاً لموضوع التكامل الاقتصادي العربي ويقررون الخطوات الكفيلة بتفعيل هذا الجانب من العمل العربي المشترك، بما يحقق الربط بين المصالح المشتركة، والمنافع المتبادلة، ويعزز القدرات الاقتصادية لدولهم باعتماد خطة عربية تمكن من تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وتعمق العمل الاقتصادي المشترك بتفاعل إيجابي مع معطيات الاقتصاد الدولي وظاهرة العولمة.

٣٤ - ويعرب القادة عن تقديرهم لسير العمل في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويثنون على ما تم إنجازه خلال الفترة الماضية لإقامة هذه المنطقة، ويقررون الإزالة الفورية للقيود غير الجمركية، الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية، وإخضاع

كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض التدريجي المتفق عليه، ومعاملة السلع العربية معاملة السلع الوطنية.

٣٥ - ويؤكد القادة على أهمية الإسراع في دراسة إدماج تجارة الخدمات ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مع أهمية الإعداد للانتقال إلى مرحلة متقدمة للتكامل الاقتصادي العربي من خلال إقامة اتحاد جمركي عربي، ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمتابعة ذلك.

٣٦ - ويبارك القادة ما حققته وتحققه الدول العربية في مجال تحسين مناخ الاستثمار، ويؤكدون على أهمية إعطاء المزيد من الحوافز لجذب الاستثمارات مع تحفيز القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في هذا المجال، ويدعون المؤسسات المالية العربية إلى المساهمة في تمويل مشروعات البنية الأساسية ومشروعات القطاع الخاص، ويكلفون المجلس الاقتصادي والاجتماعي العمل على مراجعة الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية بهدف تفعيلها في ضوء المستجدات العالمية والعربية.

٣٧ - ونظرا للدور المؤثر لقطاع النقل على مختلف مجالات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي، يكلف القادة العرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي العمل مع جميع الجهات ذات العلاقة لبحث مشكلة النقل بمختلف جوانبها وأبعادها، وسبل تقوية ربط الدول العربية برا وبحرا وجوا، ورفع ما يتم التوصل إليه إلى مؤتمر القمة العربي الدوري القادم من خلال مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية.

٣٨ - وإدراكا من القادة بأن ثورة الاتصالات والمعلومات أخذت تتخطى الحواجز الجغرافية، فإنهم يؤكدون على إيلاء الأولوية لتطوير القدرات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتبارها مجالاً حيويًا للتعامل والتنسيق على المستوى العربي، ويرحبون بدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لاستضافة الاجتماع الأول للمنتدى العربي لتكنولوجيا المعلومات.

٣٩ - ويثمن القادة الدور المتميز للعمل العربي المشترك في الاستثمارات والتكامل في مجال الكهرباء، ويؤكدون أن المساهمة الحيوية لهذا القطاع تتطلب العمل من قبل الأجهزة المعنية بشؤون الكهرباء على وضع خطة محددة للإسراع في استكمال الربط الكهربائي العربي وتقويته.

٤٠ - ونظرا للأهمية النسبية المتنامية لقطاع السياحة على المستوى العربي، وما يشهده هذا القطاع من منافسة على المستوى الدولي، يؤكد القادة على ضرورة عمل كافة الأجهزة والجهات ذات العلاقة بحركة السياحة العربية البينية والتنمية السياحية لحفز

السياحة العربية البينية وجذب المزيد من السياحة الأجنبية إلى المنطقة العربية من خلال دعم الاستثمار في هذا القطاع، وما يتعلق بخدمات النقل بين الدول العربية، وتسهيلات الدخول إليها.

٤١ - ويثمن القادة نتائج العمل العربي المشترك في مجال البيئة والتنمية المستدامة والتنسيق في المحافل الدولية، ويعربون عن تأييدهم لإعلان أبو ظبي حول مستقبل العمل البيئي العربي كمنهاج عمل في القرن الحادي والعشرين، ويؤكدون على أهمية التشاور والتنسيق العربي لقمة الأرض عام ٢٠٠٢ كما يرحب القادة بعقد الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي بمدينة مراكش المغربية في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٤٢ - ويرحب القادة بمبادرة جمهورية مصر العربية بعقد المؤتمر الاقتصادي الأول في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بمشاركة حكومات الدول العربية والقطاع الخاص العربي والأجنبي والمؤسسات الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية اتخاذ الخطوات اللازمة بالتعاون مع الدول المضيفة لنجاح المؤتمر.

٤٣ - وفي ضوء المهام المتزايدة المناطة بالجهاز الفني في الأمانة العامة، يكلفون الأمين العام بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالعمل على دعم هذا الجهاز وتطويره وذلك من أجل تفعيل الآليات والمؤسسات العربية المكلفة بمتابعة العمل الاقتصادي العربي المشترك. وأن يتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتنسيق مع منظمات ومؤسسات العمل العربي مهام تحضير الموضوعات الاقتصادية وعرضها على مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، تمهيدا لرفعها إلى القمة.

٤٤ - وبعد أن استعرض القادة العلاقات مع دول الحوار الجغرافي، فإنهم يؤكدون على أهمية تعزيز علاقات التعاون مع هذه الدول خاصة إيران وتركيا التي ترتبط بعلاقات تاريخية وحضارية ومصالح مشتركة مع الوطن العربي. ويعتبر القادة قضية المياه في أبعادها القانونية والاقتصادية والأمنية مسألة في غاية الحيوية للأمة العربية. ومن هذا المنطلق يدعون تركيا إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية مع كل من العراق وسوريا، وفقا لأحكام القانون الدولي والاتفاقات المعقودة بينها، للتوصل إلى اتفاق عادل ومنصف لتقاسم المياه، يضمن حقوق البلدان الثلاثة.

٤٥ - وانطلاقا من التمازج التاريخي والحضاري والمصالح المشتركة التي تجمع أمتنا العربية مع دول القارة الأفريقية، استأثر التعاون العربي الأفريقي باهتمام القادة فتدارسوا

مختلف جوانبه، وأكدوا على مواصلة الجهود لتعزيز التعاون العربي الأفريقي، وإزالة العوائق التي تعترض اجتماعات أجهزته وتنفيذ البرامج المشتركة، ويكلفون الأمين العام متابعة اتصالاته في هذا الشأن مع نظيره في منظمة الوحدة الأفريقية. ويعربون في هذا السياق عن الترحيب باستضافة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي في اجتماع يعقد في الجزائر.

٤٦ - ويرى القادة أهمية تنمية العلاقات العربية - الأوروبية وتطويرها، بما في ذلك إحياء الحوار العربي الأوروبي، وتطوير تلك العلاقات بما يحقق المصالح المتوازنة والمتكافئة.

٤٧ - وتناول القادة المغتربين العرب في الدول الأجنبية، وخاصة في الأمريكيتين وأوروبا، فرحوا بالدور المتنامي للجاليات العربية وما تقوم به الجمعيات العربية والإسلامية من تفاعل ملحوظ مع قضايا الأمة. ويعربون عن حرصهم على إيلاء الاهتمام الكامل بأوضاع المغتربين العرب ورعاية مصالحهم، وتعزيز ارتباطهم بوطنهم الأم.

٤٨ - ويوجه القادة الشكر والتقدير إلى معالي الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد على إدارته شؤون العمل العربي المشترك أثناء توليه مسؤولية الأمين العام لجامعة الدول العربية بكل كفاءة واقتدار حيث ساهم بخبرته الواسعة وحنكته السياسية في الحفاظ على الانسجام والتوافق بين أعضاء الجامعة العربية وإرساء قيم وأسس جديدة لاستعادة التضامن العربي وفي النهوض بمؤسسات العمل العربي المشترك في ظل ظروف وتحولات عربية ودولية عصيبة.

٤٩ - وأجمع القادة على اختيار معالي السيد عمرو موسى، وزير خارجية جمهورية مصر العربية، أمينا عاما لجامعة الدول العربية، منوهين بما يتمتع به من حنكة دبلوماسية، وكفاءة عالية تؤهله لتولي دفة العمل العربي المشترك على رأس الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذه المرحلة متمنين له التوفيق والنجاح في عمله.

٥٠ - وحرصا على تمكين جامعة الدول العربية من الاضطلاع برسالتها وأداء مهامها، وتنفيذ برامجها وأنشطتها، كلف القادة الأمين العام للجامعة اتخاذ الخطوات اللازمة واقتراح الصيغ المناسبة لإصلاح أوضاع الأمانة العامة للجامعة من جميع النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، من أجل إعادة هيكلتها، والارتقاء بأساليب عملها وآدائها، وتمكينها من الاضطلاع بالمتطلبات القومية، ومواكبة المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية. ويرحبون في هذا الصدد بكافة المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء، بما فيها الورقة المقدمة من دولة قطر والمقترح المقدم من المملكة الأردنية الهاشمية.

٥١ - ويوجه القادة الشكر إلى رئيس لجنة المتابعة والتحرك وأعضائها المنبثقة عن قمة القاهرة الأخيرة على ما قاموا به من جهود لتنفيذ قرارات القمة، مؤكداً على أهمية هذه اللجنة كآلية عمل ضرورية تتولى متابعة تنفيذ قرارات القمة، والتحرك على الساحتين الإقليمية والدولية، ويقررون استمرارها في عملها، على أن تتولى رئاسة القمة، بالتشاور مع القادة العرب، أمر تشكيلها، وأن تعقد اجتماعاتها كل شهرين على المستوى الوزاري، وشهرياً على مستوى المندوبين الدائمين أو الممثلين الشخصيين للوزراء في مقر الأمانة العامة للجامعة، أو في إحدى الدول الأعضاء التي تطلب استضافة أعمالها.

٥٢ - وعملاً بما جاء في آلية الانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وفي ضوء الاتفاق الذي تم بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن تبادل رئاسة القمة بينهما، يقرر القادة عقد الدورة العادية الرابعة عشرة لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية خلال شهر آذار/مارس عام ٢٠٠٢، على أن تعود دولة البحرين لتولي رئاسة الدورة الخامسة عشرة وفقاً لقاعدة الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء في تولى رئاسة القمة.

ويتوجه القادة بخالص التحية ووافر الامتنان إلى الشعب الأردني الشقيق على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحاط بها الوفود المشاركة في القمة العربية، ويعربون عن تقديرهم الكبير لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم للجهود الكبيرة الذي بذله لإنجاح أعمال مؤتمر القمة، ولحسن الإعداد والتنظيم. وأشادوا بالحكمة والمثابرة والكفاءة التي أدار بها جلالاته جلسات العمل، والتي كان له أبلغ الأثر في إنجاح أعمال القمة، والتوصل إلى النتائج الهامة التي توجت اجتماعاتها والتي من شأنها أن تعزز مسيرة العمل العربي المشترك وتحقق المصالح العليا للأمة العربية وتساهم في صيانة الأمن القومي العربي.

## إعلان عمان

### الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة الدورة الثالثة عشرة

٢٧-٢٨ من شهر آذار/مارس لعام ٢٠٠١

نحن ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية المجتمعون كمجلس لجامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة العادية الثالثة عشرة) في عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، يومي ٢ و ٣ من شهر محرم لسنة ١٤٢٢ هـ الموافق ٢٧ إلى ٢٨ من شهر آذار/مارس لسنة ٢٠٠١.

وبعد أن أجرينا تقويمًا شاملاً للوضع العربي والعلاقات العربية - العربية، وللظروف التي تعيشها الأمة، وفي ضوء التحديات التي تواجهها، والتهديدات التي تمس الأمن القومي العربي، وما آلت إليه عملية السلام في الشرق الأوسط من شلل.

آخذين بعين الاعتبار المتغيرات في النظام الدولي، لا سيما ثورة المعلوماتية، والعولمة، وبروز التكتلات الإقليمية الضخمة، وتفاعل الحضارات والثقافات.

وانطلاقاً من المسؤولية القومية، ورغبة في تعزيز العلاقات العربية وتنميتها بما يحقق الأهداف العليا للأمة، ويصون أمنها القومي، ويحفظ كرامتها، نعلن ما يلي:

- التمسك بالروابط القومية وأواصر الأخوة التي تجمع أبناء الأمة ووحدة الهدف بين شعوبها، وبمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وأهدافها، والمحافظة على الأمن القومي العربي على أساس احترام سلامة كل دولة وسيادتها على أراضيها ومواردها وحقوقها، وعدم السماح بالتدخل في شؤونها الداخلية أو استخدام القوة أو التهديد بها، والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وعن طريق الحوار والتفاوض، والالتزام بآليات فض النزاعات بالطرق السلمية.

- التأكيد على الالتزام بقرار عقد القمة العربية بشكل دوري، وفي مواعدها لما لذلك من أهمية في استمرار تطوير العمل العربي المشترك.

- السعي لتعزيز التضامن العربي، وتفعيل العمل العربي المشترك، لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وفق منهجية جديدة تقوم على أسس ومنطلقات عملية موضوعية، وبموجب عمل تراكمي تدريجي يحفظ لكل دولة خصوصيتها ومصالحها

- الوطنية، ويحقق، في الوقت ذاته، التقارب المتواصل والتعاون القطاعي بين مختلف المؤسسات والهياكل العربية المتشابهة وذات التوجه المشترك في الأقطار العربية.
- دعم التواصل بين المواطنين في الأقطار العربية بما يعزز الترابط بين مصالحهم، ودورهم في إحداث التنمية، وفي تحصين الأمة، وحماية هويتها، وتفعيل دورها، وتعزيز مكانتها.
- تشجيع التفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى انطلاقاً مما نصّت عليه رسالتنا السمحة التي تنبذ جميع أشكال التفرقة والعنصرية، وتدعو إلى التسامح والتعايش على أساس الاحترام المتبادل، وصيانة الحقوق المشروعة.
- تقديم الدعم الكامل للأشقاء الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين في نضالهم لاسترداد حقوقهم المشروعة، مؤكداً أن الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وفي مقدمتها القدس الشريف، ومن الجولان السوري حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه، وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، هو المدخل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط، وأن تحقيق هذا السلام هو الضمانة الوحيدة لتوفير الأمن للجميع، مثلما أن تحقيق السلام الدائم في المنطقة مرتبط بإحلالها من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي الإسرائيلي. وناشد كافة القوى الفاعلة والأطراف المعنية بصيانة الأمن والسلام الدوليين تحمّل مسؤولياتها بهذا الخصوص ضمن منهجية شاملة ومتوازنة ومعايير واحدة.
- الدعوة إلى رفع العقوبات عن العراق، والتعامل مع المسائل الإنسانية المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين والمفقودين العراقيين وغيرهم انطلاقاً من مبادئ تراثنا القومي والديني والإنساني.
- دعوة الجميع إلى السمو فوق الخلافات والسعي لتحقيق المصالحة العربية، والامتناع عن ما من شأنه النيل من التضامن العربي أو تهديد الأمن القومي، وما يمس الأمن الوطني لأي من دولنا، بما في ذلك ما تقوم به بعض وسائل الإعلام، دون المساس بجرية التعبير ودور الإعلام والصحافة ورجال الفكر في خلق الرأي العام القومي المساند والداعم للعمل العربي المشترك، وفي الدفاع عن قضايا الأمة وحقوق المواطنين، والتي على رأسها حقوق الإنسان العربي.

- اتخاذ الخطوات اللازمة، حسب ظروف كل دولة، لتسريع إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتوفير الدعم الكامل للجنة الوزارية العربية المشكّلة كآلية لمتابعة تطبيق قرارات القمة.
- أخيراً، نعرب عن تقديرنا البالغ للمملكة الأردنية الهاشمية بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظّم لما وفرته من رعاية، وعناية، وإعداد مميز لانعقاد هذه القمة، مؤكدين ثقتنا الكاملة في قيادة جلالتة لدفة العمل العربي المشترك بكل الحكمة والحكمة والمسؤولية والحرص على تعزيز التضامن العربي.